مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 13 العدد: 01 / جوان - 2026
ص 25 - 49
OEB Univ. Publish. Co.

التأثيرات غير المتماثلة لأسعار النفط وسعر الصرف على التضخم في الجزائر: نهج NARDL (1970-2024)

Asymmetric Effects of Oil Prices and Exchange Rate on Inflation in Algeria: NARDL Approach (1970-2024)

أويابة صالح[1] *

[1] مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية (الجزائر)،
ouyaba.salah@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 01-02-2026 تاريخ قبول النشر: 22-04-2026 تاريخ النشر: 05-06-2026

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2024) باستخدام نموذج *(NARDL)*، والذي يميز بين الصدمات الموجبة والسالبة (عدم التماثل) لمحدداته، ويقدم تحليلا ديناميكيا متكاملا للعلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين التضخم. أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي أقوى محدد تضخمي، يليه المعروض النقدي والارتفاع في أسعار النفط، بينما النمو الاقتصادي يمثل أقوى عامل كابح للتضخم. كشفت الدراسة عدم تماثل قوي: فانخفاضات أسعار النفط لا تنتقل معنويا بسبب سياسات الدعم، على عكس الارتفاعات، وتوصي الدراسة بتقليص الإنفاق الحكومي وتقليص تدريجي للدعم الحكومي والعمل على التنويع الاقتصادي، مع واستقرار سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: التضخم، أسعار النفط، سعر الصرف، عدم التماثل، نموذج NARDL، الاقتصاد الجزائري.
تصنيف **JEL** : E31، E52، F41، Q43، C32، O55.

Abstract: This study analyzes Algerian inflation determinants (1970-2024) using a Nonlinear ARDL model capturing asymmetric shock effects. Government expenditure emerges as the strongest long-run inflation driver, followed by money supply growth and oil price increases. Economic growth constrains inflation most significantly. The analysis reveals critical asymmetries: oil price declines show insignificant pass-through due to administered subsidies, while increases transmit significantly. Policy recommendations include expenditure rationalization, gradual subsidy phase-out with enhanced competition, economic diversification, and exchange rate stabilization to mitigate external inflation shocks.

Keywords: Inflation, Oil Prices, Exchange Rate, Asymmetry, NARDL, Algeria.
Jel Classification Codes: E31 ،E52 ،F41 ،Q43 ،C32 ،O55.

***المؤلف المرسل:** أويابة صالح

1. مقدمة:

يظل التضخم تحديا اقتصاديا كليا حرجا للاقتصادات النامية المعتمدة على الموارد، والجزائر، كواحدة من هذه الاقتصادات، التي تشكل صادرات المحروقات فيها أكثر من 95% من الإجمالي وحوالي 65% من إيرادات الميزانية الحكومية، توفر دراسة حالة جيدة لفحص ديناميكيات التضخم في الاقتصادات الغنية بالنفط، وأظهر التضخم في الجزائر تقلبا كبيرا خلال خمسة عقود منخفضة في السبعينيات ثم تجاوزت 30% في أوائل التسعينيات، ثم عرفت فترات من التذبذب، مما يؤثر على استقرار الأسعار والقوة الشرائية، وتشير الدراسات إلى أن تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف من أهم محركات التضخم في الاقتصادات المعتمدة على الموارد.

فالاقتصاد الجزائري حساس لدورات المحروقات، فتقلبات أسعار المحروقات تؤثر على الإيرادات وميزان المدفوعات والواردات، لتنتقل للتضخم عبر قنوات الطلب الكلي وسعر الصرف، والتمرير يختلف حسب نوع الصدمة وخصائص الدولة والسياسة النقدية، وقد يكون غير متماثل بين الانخفاض والارتفاع، وعلى الرغم من الأدبيات حول هذه العلاقة في الجزائر، إلا أن النتائج تظل متضاربة، فبينما يرى البعض أن ارتفاعات الأسعار هي الخطر الرئيسي، يرى آخرون أن الانخفاضات هي الأهم.

في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين صدمات أسعار النفط وسعر الصرف على التضخم (1970–2024) باستخدام نموذج NARDL، مع التركيز على عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل، سعيا لفهم ديناميكية الأسعار وتقدير فعالية السياسة النقدية في مواجهة الصدمات الخارجية.

تبرز أهمية البحث من زاويتين: أولا، الاقتصادات النفطية كالجزائر تعتمد على عائدات الصادرات النفطية لتمويل الإنفاق العام، وتقلبات أسعار النفط تغير الإيرادات الحكومية والإنفاق العام مما يخلق ضغوطا تضخمية متباينة. ثانيا، الآثار غير المتماثلة لصدمات النفط وسعر الصرف على التضخم مجال لم يستكشف بشكل كاف في أدبيات الاقتصادات النفطية النامية خاصة الجزائر.

بناء على ما تقدم، تتركز **الإشكالية الرئيسية** للدراسة في السؤال التالي:

كيف تؤثر صدمات أسعار النفط وسعر الصرف على التضخم في الجزائر، وهل يتسم هذا الأثر بالتماثل أم عدم التماثل في ظل اقتصاد ريعي؟

وتتفرع عنها **الإشكاليات الفرعية** التالية:

- هل تنتقل صدمات النفط الموجبة والسالبة إلى التضخم في الجزائر بنفس الدرجة والسرعة، أم يوجد عدم تماثل معنوي بينها؟
- ما مدى انتقال تغيرات سعر الصرف إلى التضخم المحلي (Pass-Through)، وهل يختلف هذا الانتقال بين حالات انخفاض قيمة الدينار وارتفاعها؟
- ما الأهمية النسبية للمحددات المحلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، الناتج) مقارنة بالصدمات الخارجية (النفط، سعر الصرف) في تفسير التضخم؟
- ما مدى سرعة تصحيح الاختلالات التضخمية في الجزائر، وكيف تختلف آثار المحددات بين المدى القصير والمدى الطويل؟

بناء على الإشكالية المطروحة، تستند الدراسة إلى **الفرضية الرئيسية** التالية:

استجابة التضخم للصدمات النفطية وسعر الصرف تتسم بعدم تماثل معنوي؛ فالصدمات الموجبة (ارتفاع النفط، ارتفاع سعر الصرف) تأثيرها التضخمي أقوى وأسرع من الصدمات السالبة.

وتتفرع عنها **الفرضيات الفرعية** التالية:

H1: عدم تماثل بين تأثير الصدمات الموجبة والسالبة للنفط على التضخم؛

H2: عدم تماثل في انتقال سعر الصرف (ERPT) إلى التضخم؛

H3: تأثير موجب لـ M2 والإنفاق الحكومي وسالب للناتج على التضخم؛

H4: يتسم التضخم في الجزائر بدرجة عالية من العطالة التضخمية، أي أن التضخم الماضي يؤثر في التضخم الحالي.

2. الأدبيات النظرية والتجريبية:

1.2 القنوات الرئيسة لانتقال صدمات النفط إلى التضخم:

1.1.2 قناة سعر الصرف والتضخم المستورد

انخفاض أسعار النفط يضعف عائدات الصادرات ويولد ضغوطا على العملة المحلية، فيرتفع سعر الصرف الاسمي وتزداد تكلفة الواردات الغذائية والصناعية، ما يرفع التضخم المستورد. (Ha, Stocker, & Yilmazkuday, 2020, p. 10)

2.1.2 قناة المالية العامة والطلب الكلي: ارتفاع أسعار النفط يزيد الإيرادات ويسمح بتوسيع الإنفاق العام والأجور والتحويلات، فيرفع الطلب الكلي في اقتصاد يعتمد على الواردات مع عرض محلي محدود، فتظهر ضغوط تضخمية، أما انخفاض الأسعار فيقلص الإيرادات، ويتم تمويل العجز غالبا عبر التوسع النقدي أو الاقتراض أو تقليص الاستيراد، ما يرفع التضخم من خلال: إضعاف الدينار، نقص المعروض من السلع المستوردة وارتفاع أسعارها، وزيادة الكتلة النقدية.

3.1.2 قناة إصلاحات الدعم وأسعار الطاقة المحلية: تشير تقارير IMF وورقة للبنك المركزي الجزائري إلى أن إصلاح دعم الطاقة ورفع أسعار الوقود بعد تراجع أسعار النفط العالمية أدى إلى تمرير جزئي للصدمات إلى أسعار المستهلك، ما جعل أثر انخفاض الأسعار العالمية أقل وضوحا على التضخم المحلي، (IMF, 2016) هذا يعني أن جزءا من صدمة النفط ينتقل عبر تعديل الأسعار المدعمة، وليس فقط عبر سعر البرميل، ويتوقع الأثر نفسه مع الرفع الجزئي لأسعار الوقود في بداية 2026، حيث ارتفع سعر البنزين بنحو 3.03%، ووقود الديزل (المازوت) 6.86%، وغاز البترول المميع (وقود GPL) بنسبة 33.33%. (aps، 2026)

2.2 القنوات الرئيسة لانتقال صدمات أسعار الصرف إلى التضخم: يشير مفهوم انتقال سعر الصرف (ERPT) إلى مدى انتقال تغيرات سعر الصرف الاسمي إلى الأسعار المحلية، ويوضح (Menon, 1995) أن درجة الانتقال في الدول النامية أعلى (حوالي 60–80%) من الدول المتقدمة، وتتحدد بعوامل مثل: حصة الواردات في الاستهلاك، نظام سعر الصرف، مصداقية السياسة النقدية، ودرجة المنافسة.

1.2.2. القنوات المباشرة:

- **أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة النهائية:** فتدهور سعر الصرف يرفع أسعار السلع الغذائية والأدوية والمعدات المستوردة بالعملة المحلية، فيزيد الوزن السعري لهذه المكونات في سلة CPI. (European Central Bank, 2016, pp. 2–5)
- **أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة:** فتدهور سعر الصرف يرفع تكلفة المواد الأولية والسلع الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، فيزيد تكلفة الوحدة للمنتجين المحليين

فيرفعون أسعار منتجاتهم، فتتأثر السلع المحلية بقناة تكلفة مستوردة. (Carrière-Swallow, Gruss, E. Magud, & Valencia, 2021)

- **أسعار الطاقة والسلع الأولية بالعملة بالأجنبية:** تسعير النفط ومشتقاته بالدولار يجعل تدهور العملة المحلية يرفع أسعارها محليا حتى دون تغير السعر بالدولار، ما ينتقل إلى أسعار الوقود والطاقة، تكاليف النقل والتوزيع، وأسعار الغذاء والصناعات كثيفة الطاقة. (Ha, Stocker, & Yilmazkuday, 2020, p. 37)

2.2.2. القنوات غير المباشرة:

- **قناة الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي:** ارتفاع تكلفة الاستيراد يضعف الدخل الحقيقي للأسر ويغير هيكل الطلب لصالح السلع الأرخص أو المحلية المدعمة، فتحدث إعادة تسعير واسعة ذات أثر تضخمي غير مباشر، (Auclert, Rognlie, Souchier, & Straub, May 2021) وفي الاقتصادات المفتوحة، قد يحسن تدهور العملة تنافسية الصادرات، فيزيد النشاط في بعض القطاعات ويرفع الطلب على العمل والأجور والخدمات المحلية. (European Central Bank, 2016, pp. 19-20)
- **قناة الأجور وتكاليف العمل:** ارتفاع الأسعار عبر القنوات المباشرة يدفع العمال للمطالبة برفع الأجور، ومع استجابة المنتجين ترتفع تكاليف العمل ويعاد تمريرها إلى الأسعار، فتتشكل حلقة تغذية راجعة، وكلما كان سوق العمل أكثر تنظيما (نقابات قوية، عقود مرتبطة بالتضخم)، كان التضخم عبر هذه القناة أكبر، حتى لو كان Pass-through المباشر متوسطا. (Carrière-Swallow, Gruss, E. Magud, & Valencia, 2021)
- **قناة التوقعات التضخمية وسلوك التسعير:** انخفاض قيمة العملة إشارة لموجة غلاء متوقعة، فيرفع المنتجون والتجار الأسعار استباقيا أو يسعرون وفق سعر صرف مستقبلي محتمل، ما يرفع التضخم حتى قبل اكتمال انتقال الأثر عبر الواردات، وتظهر الدراسات أن Pass-through يكون أعلى عندما تكون توقعات التضخم غير مثبتة ومصداقية السياسة النقدية ضعيفة. (World Bank, 2019)
- **قناة السياسة النقدية (تكلفة التمويل):** قد يرفع البنك المركزي سعر الفائدة للدفاع عن العملة أو لاحتواء التضخم المستورد، ما يزيد تكلفة الاقتراض على الشركات،

فتعدل الأسعار لتعويض ارتفاع تكلفة التمويل، أما إذا تجنبت السلطات رفع الفائدة وتركت العملة تضعف، ينتقل أثر سعر الصرف إلى التضخم بقوة أكبر عبر القنوات المباشرة، مما قد يفرض تشديدا نقديا لاحقا. (Carrière-Swallow, Gruss, E. Magud, & Valencia, 2021)

- **قناة الميزانية العمومية والقطاع المالي:** انخفاض العملة يرفع القيمة المحلية للديون المقومة بالعملة الأجنبية، ما يضعف ميزانيات الشركات والحكومة، وقد يدفع إلى رفع الأسعار أو تقليص العرض للحفاظ على الملاءة،(Grekou, 2018) كما قد يزيد مخاطر القطاع المصرفي ويقود لتشديد الائتمان، فيخلق مزيجا من ركود عرضي وتضخم سعري (Stagflation) بشكل غير مباشر. (Carrière-Swallow, Gruss, E. Magud, & Valencia, 2021)

3.2 آليات انتقال صدمات أسعار النفط في الدول النفطية

1.3.2 القناة المالية–النقدية في الدول النفطية: في الاقتصادات المصدرة للنفط، يشكل ترابط السياسة المالية والنقدية (Fiscal–Monetary Nexus) آلية أساسية لانتقال الصدمات، دراسة (Mamman, 2025) على نيجيريا (2010–2022) باستخدام SZR-BVAR بينت أن الاستجابة المثلى لصدمات ارتفاع أسعار الطاقة تتمثل في انخفاض النمو بنسبة 0.24% وزيادة التضخم بنسبة 1.01%. ولكن، عند وجود مزيج من استجابات السياسات المالية الانكماشية والنقدية التوسعية، تؤدي صدمة إيجابية بنسبة 1% في أسعار الطاقة إلى زيادة النمو بنسبة 0.12% والتضخم بنسبة 0.23.%

في سلطنة عمان، أظهر نموذج SVAR لـ (Aljabri, Raghavan, & Vespignani, 2021) أن تأثير صدمة النفط على التضخم **من خلال** ثلاث قنوات هي الإنفاق الحكومي، الأسعار الدولية وقيمة الدولار الأمريكي، وأن الإنفاق الحكومي يستجيب مباشرة لصدمات أسعار النفط، وأن التضخم يتأثر بالإنفاق أكثر من تأثره المباشر بأسعار النفط لتصبح القناة الأساسية: Oil Price → Government Revenue → Government Expenditure → Inflation

بالنسبة للجزائر، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الجبائية والنفطية، ما يسمح بتوسيع الأجور والتحويلات والاستثمار العمومي، فيولد ضغوط طلب تضخمية، أما انخفاض أسعار النفط فيقلص الموارد ويضغط على التوازنات المالية، لكن أثره المباشر

على التضخم يكون غالبا محدودا وغير متماثل زمنيا، بسبب اللجوء إلى تمويلات داخلية وخارجية، ما يؤخر جزءا معتبرا من تأثير الصدمة على المستوى العام للأسعار.

2.3.2 قناة سعر الصرف – التضخم المستورد: الاقتصاد الجزائري شديد الاعتماد على الواردات، ما يجعل أي تراجع في قيمة الدينار ينتقل سريعا إلى تضخم مستورد مرتفع عبر أسعار الواردات (الغذائية، الوسيطة والرأسمالية)، ورغم استهداف قدر من استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال (REER)، فإن هذه السياسة لا تلغي الصدمات بل تخففها فقط، وتزداد محدوديتها في فترات الصدمات النفطية الحادة حيث تجرى تعديلات متقطعة في السعر الرسمي، فيتعزز انتقال تغيرات سعر الصرف إلى التضخم.

3.3.2 قناة الدعم وأسعار الطاقة المدارة إداريا: شكل الدعم المرتفع لأسعار الطاقة والوقود في الجزائر لفترة طويلة ولا يزال حاجزا أمام انتقال تقلبات أسعار النفط العالمية إلى الأسعار المحلية، مما ساعد في احتواء جزء من الضغوط التضخمية، ففي إطار "قانون المالية 2016"، تم تنفيذ إصلاحات عبر الرفع المتدرج لأسعار الطاقة، فازدادت سرعة انتقال صدمات أسعار النفط إلى الأسعار المحلية.

4.2 مراجعة الأدبيات السابقة:

1.4.2. الأدلة على الدول المتقدمة والنامية

درس (Gelos & Ustyugova, 2016) استجابة التضخم لصدمات أسعار النفط والغذاء لدول متقدمة ونامية للفترة (2001–2010)، فتبين أن الصدمات الموجبة تؤثر في التضخم أكثر بكثير من السالبة، وأن Pass–through أعلى في الدول النامية، خاصة لصدمات الغذاء (حوالي 4 أضعاف الدول المتقدمة)، مع فارق أقل لصدمات الوقود، وأكدت الدراسة دور استقلالية البنوك المركزية واستهداف التضخم في خفض درجة الانتقال.

طبق (Anderl & Caporale, 2023) نموذج NARDL على عينة من الدول المتقدمة والنامية لقياس الأثر غير المتماثل لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية وأسعار النفط على التضخم منذ التسعينات حتى 2022، وأثبتت النتائج أن كلا النوعين يعاني من عدم اليقين غير متماثل التأثير.

أثبت (Moussa, Ousseini, & Taha, 2024) باستخدام NARDL على ساحل العاج (2005–2022) أن صدمات أسعار النفط العالمية والمحلية تؤثر في التضخم بشكل غير متماثل، مع أثر أقوى لانخفاض أسعار النفط على التضخم أكبر من تأثير ارتفاعها، وأن الأسعار المحلية أكثر تأثيرا من العالمية.

2.4.2. الأدبيات حول الجزائر

استخدم (Bank of Algeria, 2022) نموذج ARDL على بيانات شهرية (2011–2021) وخلص إلى علاقة طويلة الأجل بين التضخم وكل من: المعروض النقدي M2، مؤشر أسعار الاستيراد، وسعر الصرف الفعلي الاسمي، بينما كان الإنفاق الحكومي غير معنوي في الأجل الطويل، وتؤكد هذه النتائج هيمنة أسعار الاستيراد والسياسة النقدية على تفسير التضخم (91% تقريبا)، مع دور محدود لسعر الصرف، بما يعكس حساسية الاقتصاد الجزائري للتضخم المستورد.

في أحدث الأدبيات (2024–2025)، ظهرت نتائج تؤكد العلاقة العكسية بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر؛ حيث وجدت (سي محمد، 2024) باستخدام ARDL علاقة سلبية بين أسعار النفط والمستوى العام للأسعار، خصوصا في فترات الركود مثل جائحة كورونا، كما بينت (بوهنتالة، 2025) أن الأثر الكلي لأسعار النفط على التضخم يقارب -48%، مع دور مهم للقنوات غير المباشرة مثل أسعار الغذاء العالمية وسعر صرف اليورو/الدولار، غير أن هذه الدراسات ظلت ضمن الإطار الخطي ولم تختبر صراحة عدم التماثل في استجابة التضخم لصدمات النفط أو سعر الصرف، وهي الفجوة التي يسعى البحث الحالي لمعالجتها.

3.4.2. الدراسات الرئيسية باستخدام NARDL

دراسة (Lacheheb & Sirag, 2019) استخدمت NARDL على بيانات سنوية (1970–2014) وكشف النموذج المقدر عن وجود تأثير غير خطي لأسعار النفط على التضخم، وعلى وجه التحديد، علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم، بينما لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار النفط والتضخم.

في المقابل، استخدم (دقيش و جعفر هني، 2019) NARDL على فترة أطول (1970–2017) ووجد نتيجة معاكسة تماما: الصدمات السالبة (-Oil) معنوية، بينما

الموجبة (+Oil) غير معنوية، هذا التضارب بين دراستين متقاربتين زمنيا ومنهجيا يفسر بالفروق الدقيقة في المواصفات (البيانات، الفجوات الزمنية، متغيرات التحكم) وبأهمية سنوات ما بعد 2014 في إعادة تقدير المعاملات، ما يبرز حساسية النتائج للفترة الزمنية.

وقامت دراسة (Hannachi, 2023) في الفترة 1973–2021 بإدخال سعر الصرف إلى جانب أسعار النفط ضمن نموذج NARDL واحد، ووجدت استمرار عدم التماثل مع تأثير أكبر للصدمات الموجبة (+Oil) مقارنة بالسالبة، وهو ما يتفق مع (Lacheheb & Sirag, 2019)، كما أثبتت أن انتقال سعر الصرف (ERPT) غير متماثل في الأجل القصير، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى رفع التضخم بينما ارتفاع قيمة الدينار الجزائري ليس له تأثير معنوي في خفض التضخم.

4.4.2. تقييم الأدبيات الجزائرية: تعاني الأدبيات الجزائرية من عدة نواحي؛ فمعظم الدراسات اعتمدت فترات زمنية محدودة حيث لا تغطي الدورات النفطية الثلاث كاملة، كما أن بعض الدراسات الحديثة اعتمدت فترات قصيرة (2009–2021) أو لم توظف نماذج غير خطية لقياس عدم التماثل، إضافة إلى ذلك، ما زال التفاعل المشترك بين المتغيرات مثل أسعار النفط وسعر الصرف والقنوات المختلفة غير مستكشف بالكامل، وقد تباينت النتائج حول ما إذا كانت الصدمات الموجبة أو السالبة لأسعار النفط أقوى أثرا على التضخم في الجزائر:

- (Lacheheb & Sirag, 2019): الصدمات الموجبة (+Oil) معنوية، السالبة غير معنوية؛
- (دقيش و جعفر هني، 2019): صدمات سالبة (-Oil) معنوية، الموجبة غير معنوية؛
- (Bank of Algeria, 2022) تؤكد الدراسة هيمنة أسعار الاستيراد والسياسة النقدية على تفسير التضخم (91% تقريبا)، مع دور محدود لسعر الصرف؛
- (Hannachi, 2023): الصدمات الموجبة (+Oil) أقوى من السالبة (-Oil).

هذا التباين يعكس احتمال وجود كسور هيكلية، خاصة في الفترة 2014–2017، ويبرز حساسية النتائج للفترة الزمنية والتحولات في السياسات.

3. البيانات والمنهجية:

1.3 البيانات ومنهجية الدراسة: تستخدم الدراسة بيانات سنوية للجزائر (1970–2024، 55 مشاهدة) لتغطي دورات النفط الثلاث والصدمات الكبرى (الإصلاح الاقتصادي وارتفاع التضخم الكبير في الجزائر 1988–1994، الأزمة المالية 2008–2009، جائحة كوفيد–19، الحرب الروسية الأوكرانية).

تتخطى منهجية الدراسة افتراضات النماذج التقليدية ARDL وVAR التي تفترض تماثل الأثر، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL) الذي طوره Shin & al. (2014) والذي يسمح بفصل تأثيرات الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط وسعر الصرف والكشف عن عدم التماثل في استجابة التضخم.

يعتمد اختبار التكامل المشترك على منهجية اختبار الحدود (Bounds Testing) لـ Pesaran & al. (2001)، التي تختبر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بمقارنة إحصائية F بحدين حرجين I(0) وI(1) شريطة ألا تكون من رتبة أعلى من I(1)، باستخدام برنامج EViews.12.

2.3 تقدير نموذج الدراسة NARDL: لدراسة العلاقة باستخدام نموذج NARDL، تم تطبيق اللوغاريتمية على المتغيرات المستقلة لتقليل عدم تجانس التباين وتسهيل تفسير المرونات، باستثناء التضخم الذي احتفظ به بدون لوغاريتم لكونه مؤشر أسعار، كما أظهرت النتائج الأولية أن متغير التضخم log(INF) يعاني من مشاكل استقرارية حتى عند الفرق الأول، لحل هذه المشكلة، تم اختبار متغير التضخم بدون التحويل اللوغاريتمي (INF)، أظهر اختبار ADF أن INF معنوي ومستقر عند الفرق الأول I(1) كما يوضحه الجدول رقم (01).

1.2.3. متغيرات الدراسة: إحصائيا تم الاعتماد على:

المتغير التابع INF: يمثل التضخم مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بسنة أساس 2010 = 100، المصدر: قاعدة بيانات (World Bank, 2025).

المتغيرات المستقلة:

OIL: سعر نفط برنت الخام (USD/برميل، المتوسط السنوي)، المصدر: (U.S. Energy Information Administration, 2025)؛

مصدر باقي المتغيرات من قاعدة بيانات (World Bank, 2025) **وهي:**

EX: سعر الصرف الاسمي (دينار جزائري لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)؛

M2: عرض النقود الواسع (مليار دينار جزائري)، وتشمل (النقود الجارية الودائع لأجل والودائع الادخارية)، لكونها تعكس بصورة أدق السيولة المتاحة في الاقتصاد الجزائري؛

G: الانفاق الحكومي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)؛

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار جزائري، بأسعار ثابتة 2010).

$$INF_t = \varphi_0 + \varphi_1 \mathrm{INF}_t + \varphi_2 LnOIL_POS_t + \varphi_3 LnOIL_NEG_t + \varphi_4 LnEX_POS_t + \varphi_5 LnEX_NEG_t + \varphi_6 LnM2_t + \varphi_7 LnG_t + \varphi_8 LnY_t + \varepsilon_t$$

وباتباع (Shin, & al. (2014، نحلل LnOIL وLnEX إلى مجاميع موجبة وسالبة:

لأسعار النفط:

$$LnOIL_\mathrm{POS}_t = \sum_{i=0}^{t} \Delta LnOIL_{POS_t} = \sum_{i=0}^{t} \max(\Delta LnOIL_t, 0)$$
$$LnOIL_NEG_t = \sum_{i=0}^{t} \Delta LnOIL_{NEG_t} = \sum_{i=0}^{t} \min(\Delta LnOIL_t, 0)$$

لسعر الصرف:

$$LnEX_\mathrm{POS}_t = \sum_{i=0}^{t} \Delta LnEX_{POS_t} = \sum_{i=0}^{t} \max(\Delta LnEX_t, 0)$$
$$LnEX_NEG_t = \sum_{i=0}^{t} \Delta LnEX_{NEG_t} = \sum_{i=0}^{t} \min(\Delta LnEX_t, 0)$$

وباستخدام نموذج NARDL، يصبح الشكل القياسي للنموذج، كما يلي:

$$\Delta INF_t = \alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{INF}_{t-1} + \alpha_2 LnOIL_POS_{t-1} + \alpha_3 LnOIL_NEG_{t-1} + \alpha_4 LnEX_POS_{t-1} + \alpha_5 LnEX_NEG_{t-1} + \alpha_6 LnM2_{t-1} + \alpha_7 LnG_{t-1} + \alpha_8 LnY_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_{1i} \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \gamma_{2i} \Delta LnOIL_POS_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \gamma_{3i} \Delta LnOIL_NEG_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3} \gamma_{4i} \Delta LnEX_POS_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_4} \gamma_{5i} \Delta LnEX_NEG_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_5} \gamma_{6i} \Delta LnM2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6} \gamma_{7i} \Delta LnG_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_7} \gamma_{8i} \Delta LnY_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

- α_0 : الثابت، أو معامل الكفاءة؛
- Δ يشير إلى عامل الفرق الأول؛
- P هو معامل تصحيح الخطأ (المتوقع أن يكون سالبا)؛
- معاملات α تمثل معلمات النموذج طويلة الأجل؛
- معاملات γ تمثل معلمات النموذج قصيرة الأجل؛

- $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6, q_7$ رتب الفترات المتأخرة المحددة بواسطة معايير المعلومات؛
- ε حد الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر على التضخم.

4. النتائج والمناقشة:

1.4 النتائج والاختبارات التشخيصية:

1.1.4. اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test): كما يبينه الجدول 1 اختبارات ADF للكشف عن جذر الوحدة أظهرت أن بعض المتغيرات غير مستقرة بمستواها الأصلي (Level)، لكنها تصبح مستقرة من الدرجة الأولى I(1) عند أخذ الفرق الأول، وهو الشرط اللازم والكافي لتطبيق اختبارات التكامل المشترك ونماذج NARDL لتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.

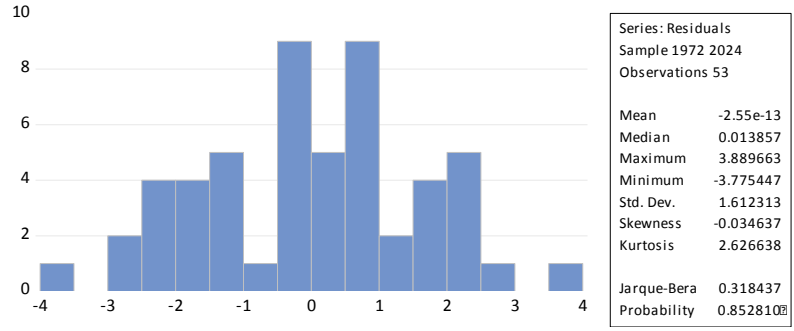
الجدول 1: UNIT ROOT TEST (ADF)

At Level						
	INF	**LNOIL**	**LNEX**	**LNM2**	**LNG**	**LNY**
With Constant	2.3831 no	-2.8766 *	-0.6696 no	-1.6110 no	-3.2778 **	-4.0991 ***
With Constant & Trend	-0.7211 no	-3.0797 no	-2.1234 no	-1.7191 no	-3.6774 **	-4.9885 ***
Without Constant & Trend	3.1710 no	0.6992 no	1.4175 no	0.3382 no	5.2109 no	5.9582 no
At First Difference						
	d(INF)	**d(LNOIL)**	**d(LNEX)**	**d(LNM2)**	**d(LNG)**	**d(LNY)**
With Constant	-3.0930 **	-6.9278 ***	-4.5500 ***	-6.3296 ***	-6.1998 ***	-9.5469 ***
With Constant & Trend	-4.3720 ***	-5.8285 ***	-4.5018 ***	-6.2819 ***	-6.6406 ***	-10.7718 ***
Without Constant & Trend	-1.4047 no	-6.7164 ***	-1.7925 *	-6.3746 ***	-4.6349 ***	-5.6760 ***

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

2.1.4. اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار Jarque & Bera (1987) يؤكد عدم رفض الفرضية العدمية بقيمة احتمالية أكبر من 5%، مما يدل على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا، وبالتالي الاستدلالات الإحصائية (t–tests, F–tests) موثوقة وصحيحة.

الشكل 1: التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

3.1.4. اختبار التكامل المشترك: كما هو مبين في الجدول 2 اختبار الحدود (Bounds F–Test) وفق منهج Pesaran & al. (2001) يشير إلى تجاوز القيمة الحدية العليا عند مستوى 1%، مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية والتأكيد على وجود تكامل مشترك معنوي بين المتغيرات وتأييد العلاقة طويلة الأجل المقدرة.

الجدول 2: F–Bounds Test

F-Bounds Test **Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=55	
Actual Sample Size	53			
F-statistic	**5.226518**	10%	2.181	3.398
k	**7**	5%	2.556	3.904
		1%	3.424	4.989

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

4.1.4. الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):

1.4.1.4. مشكل الارتباط الذاتي اختبار Lagrange Multiplier (LM Test):

يؤكد عدم رفض الفرضية العدمية، مما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، وبالتالي فإن المقدرات غير متحيزة وكفؤة.

الجدول 3: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	**1.604405**	**Prob. F(2,35)**	**0.2154**
Obs*R-squared	4.450987	Prob. Chi-Square(2)	0.1080

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

2.4.1.4. عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey): يؤكد قبول الفرضية H0 بقيمة احتمالية غير معنوية عند 5%، مما يدل على أن التباين متجانس ولا توجد مشكلة عدم تجانس معنوية في النموذج المقدر.

الجدول 4: Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.865044	Prob. F(15,37)	0.6051
Obs*R-squared	13.76090	Prob. Chi-Square(15)	0.5437
Scaled explained SS	5.454557	Prob. Chi-Square(15)	0.9875

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

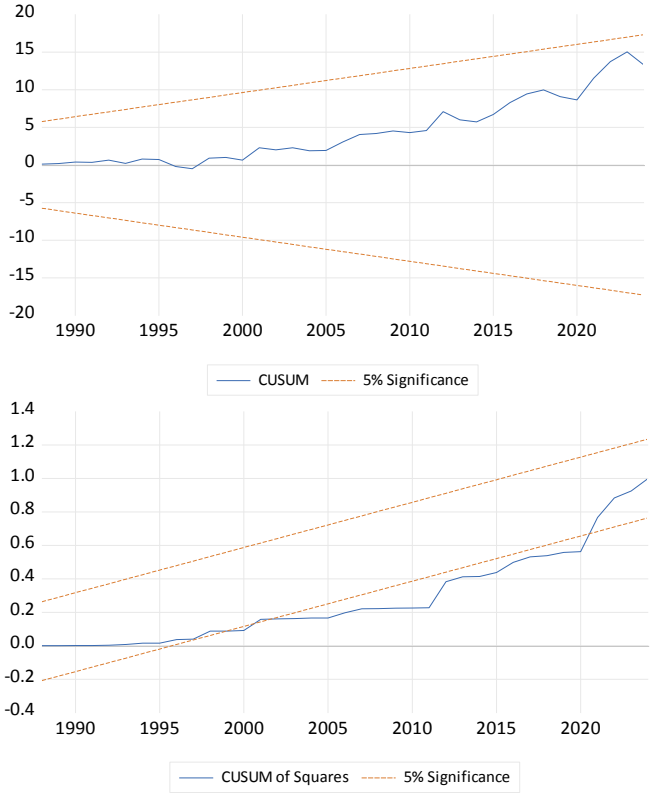
3.4.1.4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM): الشكل رقم (02) يوضح نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM وCUSUMSQ) تؤكد استقرار المعاملات عبر الفترة 1970-2024، اختبار CUSUM يبقى داخل النطاقات الحرجة (5%)، مما يدل على عدم وجود تحولات هيكلية معنوية، اختبار CUSUMSQ يخرج من النطاقات خلال 2000-2020، مشيرا إلى تقلبية متغيرة في البواقي بسبب صدمات اقتصادية كبيرة، من المهم التمييز بين استقرار المعاملات (CUSUM) وعدم استقرار التباين (CUSUMSQ) فالعلاقات الهيكلية ثابتة، لكن حجم الصدمات متغير عبر الزمن بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، وهذا يظهر حساسية النموذج العالية للصدمات الحقيقية.

نظرا لطول الفترة الزمنية (1970-2024) واحتمال وجود كسور هيكلية مرتبطة بالأزمات والتحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري (انهيار أسعار النفط 1986، الإصلاحات النقدية والمالية 1990، صدمة النفط 2014-2016، وجائحة كوفيد□19)،

تم اختبار استقرار معاملات نموذج NARDL باستخدام اختباري CUSUM وCUSUMSQ المبنيين على مخلفات النموذج.

تؤكد نتائج اختباري CUSUM وCUSUMSQ استقرار معاملات نموذج NARDL خلال الفترة المدروسة؛ إذ يبقى منحنى CUSUM داخل الحدود الحرجة عند 5%، بينما يشير خروج منحنى CUSUMSQ جزئيا عن الحدود خلال 2000–2020 إلى تغير في تباين الأخطاء المرتبط بالصدمات الكبرى، دون أن يمس استقرار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته.

الشكل 2: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

4.4.1.4. اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test): يؤكد عدم رفع الفرضية العدمية، مما يدل على أن النموذج محدد بشكل صحيح

والشكل الوظيفي المختار مناسب، الحدود المدرجة (خطية وغير خطية) كافية لتمثيل العلاقة الاقتصادية، مما يعزز صحة النموذج.

الجدول 5: Ramsey RESET: Regression Error Specification Test

	Value	df	Probability
t-statistic	1.543240	36	0.1315
F-statistic	2.381590	(1, 36)	0.1315
Likelihood ratio	3.395127	1	0.0654

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

على الرغم من أهمية إدراج متغيرات وهمية لتمثيل بعض الصدمات الكبرى، فقد تم الاكتفاء في هذه الدراسة باختبارات الاستقرار (CUSUM، CUSUMSQ)، واختبارات المواصفات (LM، Breusch- Pagan- Godfrey، Ramsey RESET)، وذلك لتفادي خسارة درجات حرية إضافية في نموذج يضم عددا كبيرا من المتغيرات والمتأخرات في عينة سنوية محدودة (55 مشاهدة). تؤكد هذه الاختبارات مجتمعة استقرار المعاملات وعدم وجود كسر هيكلي جوهري في العلاقة طويلة الأجل، مما يجعل النموذج المقدر كافيا لتمثيل ديناميكيات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

5.4.1.4. معامل تصحيح الخطأ (ECM: Error correction model): بعد تأكيد التكامل المشترك بين المتغيرات، تم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) للكشف عن آليات التعديل قصيرة الأجل، النتيجة ($ECM = -0.099^{***}, p < 0.01$) تؤكد معنوية آلية التصحيح عند مستوى 1%، حيث الإشارة السالبة تعكس التصحيح نحو التوازن الصحيح، فحوالي 9.9% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه سنويا، وهي سرعة تعديل بطيئة تعكس جمودا اقتصاديا نسبيا، مما يؤكد استقرار النظام الاقتصادي طويل الأجل رغم التقلبات قصيرة الأجل.

الجدول 6: ECM: Error correction model

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 1, 2, 2, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 01/14/26 Time: 05:14
Sample: 1970 2024
Included observations: 53

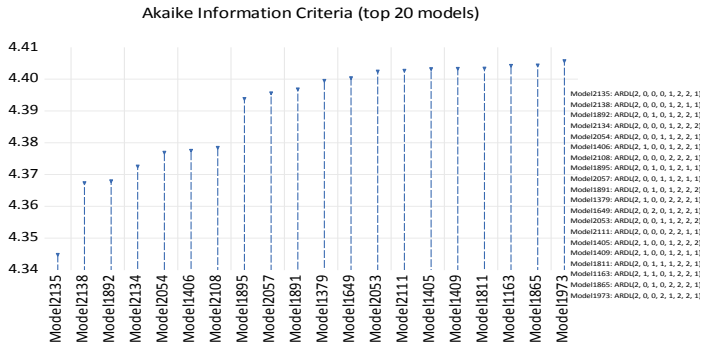
ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	960.4519	136.0096	7.061646	0.0000
D(INF(-1))	0.605758	0.068816	8.802539	0.0000
D(LNEX_NEG)	-36.87936	10.95296	-3.367069	0.0018
D(LNM2)	3.718872	2.664916	1.395493	0.1712
D(LNM2(-1))	-9.366239	2.701870	-3.466576	0.0014
D(LNG)	6.149416	4.699548	1.308512	0.1988
D(LNG(-1))	-8.666411	4.424423	-1.958766	0.0577
D(LNY)	-19.70003	8.102500	-2.431352	0.0200
CointEq(-1)*	-0.098547	0.013975	-7.051422	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

5.1.4. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط: يتطلب التقدير اختيار فترة الإبطاء المثلى، وتتمتع طريقة NARDL بميزة تحديد الحد الأمثل للابطاءات تلقائيا من احتمالات هائلة يستحيل التعامل معها يدويا. باستخدام معيار AIC وتقدير 4374 نموذج، تم تحديد أفضل حد للإبطاء الذي يقدم أفضل نموذج للقياس، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 3: فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

اختبار F-statistic (3316.650***, p < 0.000000) يؤكد معنوية النموذج ككل عند مستوى 1%، مما يدل على قوة تفسيرية حقيقية للمتغيرات التوضيحية للتضخم، معامل التحديد $R^2 = 0.9992$ يشير إلى أن 99% من تباين التضخم يفسر بالمتغيرات المدرجة، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2 = 0.9989$) يبقى مرتفعا، هذه النتائج تؤكد أن نموذج NARDL موثوق وفعال في تفسير تحركات التضخم في الجزائر، مما يجعل النتائج والتوصيات المستخلصة منه قابلة للاستخدام بثقة عالية.

6.1.4. نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

1.6.1.4. نتائج المدى الطويل (Levels Equation): تم تقدير نموذج NARDL(2,0,0,0,1,2,2,1) لقياس العلاقات التوازنية في المدى الطويل وأسفرت عملية التقدير عن معادلة توازن طويل الأجل تأخذ الصورة التالية:

INF = 35.4087 LNOIL_POS - 20.0219 LNOIL_NEG + 45.7827 LNEX_POS - 45.7715 LNEX_NEG + 149.8054 LNM2 + 231.9170 LNG - 553.9982 LNY

الجدول 7: نتائج المدى الطويل (Levels Equation)

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOIL_POS	35.40866	11.88278	2.979831	0.0051
LNOIL_NEG	-20.02188	14.98848	-1.335818	0.1898
LNEX_POS	45.78272	27.37775	1.672260	0.1029
LNEX_NEG	-45.77147	126.4217	-0.362054	0.7194
LNM2	149.8054	75.92926	1.972961	0.0560
LNG	231.9170	102.3257	2.266459	0.0294
LNY	-553.9982	212.1746	-2.611048	0.0130

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

تظهر نتائج المدى الطويل أن صدمات أسعار النفط الموجبة (معامل +35.41) تزيد التضخم لأن الإيرادات النفطية تغذي الإنفاق الحكومي، بينما الصدمات السالبة (-20.02) غير دالة إحصائيا، مما يعكس عدم تماثل يعزى إلى سياسات الدعم وجمود

الأسعار، فارتفاع أسعار النفط يترجم سريعا إلى زيادة في الإيرادات الجبائية النفطية، ومن ثم توسع في الإنفاق والاستثمار الحكومي، ما يرفع الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار.

ارتفاع سعر الصرف –انخفاض قيمة الدينار– (معامل +45.78) يزيد التضخم بأثر دال عند 10%، بينما انخفاض سعر الصرف (-45.77) غير دال إحصائيا، وذلك لأن حوالي 95% من الصادرات محروقات وهي مسعرة بالدولار، كما أن الدعم الحكومي يقيد نقل الانخفاضات للأسعار المحلية.

المعروض النقدي (معامل +149.81) محدد تضخمي مهم دال عند 10%، يعكس فترات توسع نقدي مفرط.

الإنفاق الحكومي (معامل +231.92) هو أقوى محرك تضخمي لأنه استهلاكي في الأساس لا استثماري، دال عند 5%.

الناتج المحلي الإجمالي (معامل -553.9982) أقوى عامل كابح للتضخم دال عند 5%، لكن تأثيره الكامل يتطلب أفقا متوسطا إلى طويل الأجل.

2.6.1.4. نتائج المدى القصير (ECM Regression): على مستوى المدى القصير، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما هو موضح في الجدول (6) وأظهرت النتائج أن الحد الثابت في المدى القصير مرتفع وموجب (+960.45) ودال عند 1%، مما يعكس ميولا تضخمية ذاتية قوية.

كما تبين أن التضخم السابق ($\Delta INF(-1)$) (بمعامل +0.61) يشير إلى عطالة تضخمية قوية جدا: 61% من التضخم ينتقل للسنة التالية بسبب توقعات التضخم، فتقوم الشركات برفع أسعارها لمجاراة ارتفاع التكاليف والأجور، مع وجود عقود طويلة الأجل تحدد أسعارها انطلاقا من التضخم الماضي والتضخم المتوقع، كما يطالب العمال بزيادات في الأجور تحسبا لارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى ما يشبه الحلقة المفرغة للتضخم.

ارتفاع قيمة الدينار ($\Delta LNEX_NEG$) له أثر سالب معنوي (-36.88) في المدى القصير فقط، دال عند 1.%

المعروض النقدي والإنفاق الحكومي لا ينتجان أثرا فوريا قويا، بل تأثيرهما يتراكم ببطء على سنوات عديدة.

النمو الاقتصادي (معامل -19.70) يخفض التضخم حتى في المدى القصير، دال عند 5%.

يعتمد الاقتصاد الجزائري الريعي على المحروقات، حيث النفط محدد طويل الأجل عبر قناة الإنفاق العام، بينما عرض النقود والإنفاق الحكومي يمثلان القاطرات الأساسية للتضخم، والنمو الاقتصادي الحل البنيوي الأنجع لكن بأفق زمني متوسط إلى طويل.

2.4. مناقشة النتائج والمقارنة مع الدراسات السابقة:

تتماشى نتائج الدراسة الحالية بشأن عدم التماثل في استجابة التضخم لصدمات أسعار النفط وسعر الصرف مع الأدلة الدولية على الدول النامية مع دراسة (Gelos & Ustyugova, 2016)، كما تتوافق هذه النتائج الخاصة بعدم تماثل علاقة النفط بالتضخم مع ما توصلت إليه الأدبيات الحديثة بشأن الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، مثل دراسة (Anderl & Caporale, 2023) على عينة من الدول المتقدمة والنامية ، و (Moussa, Ousseini, & Taha, 2024) على ساحل العاج (2005–2022)، وهو ما يعزز فرضية أن عدم تماثل انتقال صدمات النفط إلى التضخم يعد سمة بنيوية في الاقتصادات الريعية.

ومع ذلك، يجدر الإشارة أن عدم التماثل ليس ظاهرة عالمية عامة، بل يتوقف على خصائص كل اقتصاد والإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية، ويفسر عدم تماثل انتقال صدمات أسعار النفط إلى التضخم في الجزائر في ضوء ثلاث سمات بنيوية:

أولا: تعتمد المالية العمومية بدرجة عالية على عائدات المحروقات، حيث تؤدي الصدمات الموجبة لأسعار النفط إلى زيادة سريعة في الإيرادات الجبائية والنفطية، ما يسمح بتوسيع الإنفاق الحكومي والتحويلات والأجور، فيرفع ذلك الطلب الكلي في اقتصاد يعاني من قيود عرض هيكلية واعتماد واسع على الاستيراد، وبالتالي يظهر أثر تضخمي قوي للصدمات الموجبة (+Oil) أقوى من السالبة (-Oil).

ثانيا: تُدار أسعار الطاقة والعديد من السلع الأساسية عبر منظومة دعم وأسعار إدارية؛ فخلال فترات انخفاض أسعار النفط العالمية لا تُترجم الانخفاضات بشكل متماثل إلى أسعار محلية أقل، حيث تستعمل السلطات جزءا من الانخفاض لتخفيف الضغط على الميزانية أو إعادة تكوين الاحتياطات، بينما تبقى الأسعار المحلية شبه ثابتة، ما يضعف أثر الصدمات السالبة (-Oil) على مؤشر أسعار المستهلك.

ثالثا: تتسم الأسعار والأجور بالجمود نحو الأسفل (Downward Rigidity) نتيجة العقود طويلة الأجل وغياب المنافسة الكاملة في بعض حلقات التوزيع، فيرتفع

المستوى العام للأسعار في فترات الوفرة النفطية لكنه لا ينخفض بالقدر نفسه في فترات الانكماش، وهو ما ينتج مسارا تصاعديا تدريجيا للتضخم عبر الدورات النفطية المتعاقبة.

كما يتماشى عدم تماثل انتقال سعر الصرف مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري؛ فتدهور قيمة الدينار يرفع فورا تكلفة الواردات الغذائية والصناعية ومدخلات الإنتاج المسعّرة بالدولار، فينعكس ذلك في تضخم مستورد أعلى بحكم اعتماد الاقتصاد على الواردات. في المقابل، لا يؤدي تحسن قيمة الدينار أو استقرار سعر الصرف الاسمي إلى انخفاض مماثل في الأسعار المحلية بسبب استمرار الدعم، وجمود أسعار بعض السلع المدارة إداريا، وهيكل السوق الذي يحد من المنافسة في حلقات الاستيراد والتوزيع، ما يجعل المنتجين والتجار يميلون للاحتفاظ بالهوامش المرتفعة وعدم تمرير الانخفاضات بالكامل إلى المستهلك النهائي.

على الصعيد المحلي، تتمتع نتائج الدراسة الحالية بدرجة عالية من التطابق مع الأبحاث السابقة على الجزائر، فدراسة (Lacheheb & Sirag, 2019)، التي استخدمت نموذج NARDL على بيانات (1970–2014)، توصلت إلى نتائج متطابقة تماما، فارتفاعات أسعار النفط (+Oil) كانت موجبة ومعنوية عند مستوى 5% بمعامل +0.27، بينما الانخفاضات (−Oil) كانت غير معنوية إحصائيا، هذا الإجماع بين دراستين مستقلتين يعزز صحة ومتانة النتيجة، وفي دراسة لاحقة، أكدت (Hannachi, 2023) (1973–2021) نفس الاتجاه، فالصدمات الموجبة لأسعار النفط تمارس تأثيرا أكبر من الصدمات السالبة، مما يؤكد استمرار عدم التماثل عبر فترة زمنية أطول.

غير أن الدراسة الحالية تضمن تغطية ثلاث دورات نفطية كاملة وأزمات اقتصادية حاسمة (انهيار النفط 2014–2016، جائحة كورونا 2020، والحرب الروسية–الأوكرانية 2022–2024) وتضيف بعدا جديدا وأكثر عمقا من خلال عدة جوانب أساسية وهي:

أولا، تكشف النتائج عن دور حاسم وغير متوقع للمتغيرات المحلية، فالإنفاق الحكومي يظهر كأقوى محدد للتضخم في الأجل الطويل، وهو ما يناقض جزئيا دراسة بنك الجزائر (2022) التي وجدت الإنفاق الحكومي غير معنوي، لكن هذا الاختلاف يعكس فروقات منهجية مهمة، حيث اعتمدت دراسة البنك على بيانات شهرية للفترة 2011–2021 (فترة تقشف مالي استثنائي) وهذا أظهر الدور غير المعنوي للإنفاق الحكومي، في حين تستخدم الدراسة الحالية بيانات سنوية للفترة الكاملة 1970–2024، مما يلتقط

تأثيرات طويلة الأجل للإنفاق الحكومي على التضخم، وخاصة في فترات التوسع المالي، يعكس هذا السلوك الآلية الأساسية في اقتصاد ريعي: الإيرادات النفطية ← الإنفاق الحكومي ← التضخم عبر أثار الطلب.

ثانيا، يظهر الناتج المحلي الإجمالي كأقوى محدد لكبح التضخم على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا، تؤكد النتائج الحالية أن سعر الصرف يفتقر إلى تأثير معنوي على التضخم في الأجل الطويل (ERPT غير معنوي في الأجل الطويل)، وهو ما يتسق مع (Bank of Algeria, 2022) و (Hannachi, 2023) اللذان قدرا مساهمة سعر الصرف بـ 5% فقط، هذا يعكس أن القنوات الرئيسة لانتقال صدمات خارجية إلى التضخم في الجزائر تمر عبر الإيرادات الحكومية والسياسة النقدية (عبر الإنفاق والمعروض النقدي)، وليس عبر آثار سعر الصرف المباشرة.

5. خاتمة:

تختتم هذه الدراسة بتحليل تجريبي معمق لديناميكيات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2024، اعتمادا على نموذج NARDL غير الخطي الذي أتاح دراسة العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين مؤشر أسعار المستهلك ومحدداته الرئيسة، مع إبراز الأثر غير المتماثل للصدمات الإيجابية والسلبية، وقد مكن هذا الإطار المنهجي من الانتقال من الخطاب الوصفي حول التضخم إلى قياس كمي دقيق يسمح بتقدير مرونات واضحة للتضخم تجاه كل من أسعار النفط، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، المعروض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي، كما يتمتع النموذج بموثوقية إحصائية عالية جدا (يفسر 99.92% من تباين التضخم)، واستقرار ديناميكي مؤكد من خلال الاختبارات التشخيصية.

على مستوى المحددات، يأتي النمو الاقتصادي كأقوى عامل كابح للتضخم بما يؤكد أن توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع الإنتاجية وتحسين الثقة والاستثمار يمثل المسار الأكثر فعالية لتحقيق استقرار سعري مستدام مع تحسين مستويات التنمية الاقتصادية، بينما الإنفاق الحكومي هو أقوى محرك تضخمي ما يجعل السياسة المالية محورا مركزيا في إستراتيجية مكافحة التضخم، يليهما المعروض النقدي بتأثير أضعف نسبيا، أسعار النفط محدد ثانوي ينتقل تأثيره عبر قناة المالية العامة، بينما لم يظهر سعر الصرف تأثيرا معنويا

مستقرا في المدى الطويل، وهو ما يعكس خصائص هيكلية تتعلق بطبيعة الدينار الجزائري ونظم التسعير والدعم والقيود المفروضة على التجارة والأسعار.

الدراسة توثق عدم تماثل انتقال الصدمات: الصدمات النفطية الإيجابية تنتقل بقوة للتضخم، على عكس السلبية منها بسبب سياسات الدعم وجمود الأسعار وهو ما يعكس أثر سياسات الدعم وجمود الأسعار والأجور، وينتج عنه مسار تصاعدي تدريجي لمستوى الأسعار عبر الدورات النفطية المتعاقبة، التأخيرات الزمنية طويلة (5–10 سنوات) في انتقال آثار هذه المتغيرات، مما يعكس تأثر التضخم الحالي بسياسات وصدمات الماضي.

1.5. التوصيات:

ومن ناحية السياسات، تشير النتائج إلى أن السيطرة الفعالة على التضخم في الجزائر تتطلب مزجا دقيقا بين سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ففي الأجل القصير، يبدو لزاما تبني سياسة نقدية أكثر تشددا وتقييدا لنمو المعروض النقدي، بالتوازي مع كبح الإنفاق الحكومي غير المنتج، وبناء مصداقية حقيقية للبنك المركزي من خلال أهداف تضخم واضحة وأطر تواصل شفافة.

وعلى المدى المتوسط، تبرز أهمية إصلاح منظومة الدعم تدريجيا مع حماية الفئات الهشة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتفعيل صندوق ثروة سيادي يعزل المالية العمومية عن تقلبات أسعار النفط.

أما على المدى الطويل، فإن الرسالة الأساسية التي تخرج بها الدراسة هي أن النمو الاقتصادي المستدام، المدعوم بسياسات تنويع اقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، واستقلالية السياسة النقدية واستهداف التضخم ضمن نطاق معقول، يمثل الحل البنيوي الحقيقي لمعالجة التضخم دون التضحية بفرص العمل ومستويات الدخل.

في ضوء ما سبق، تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة باقتصادات الريع النفطي من خلال تقديم دليل تجريبي على أن التضخم في الجزائر مرتبط بدرجة كبيرة بالسياسة المالية والنقدية وبهيكل الاقتصاد الحقيقي، أكثر من ارتباطه بتقلبات العوامل الخارجية وحدها، وتفتح النتائج المجال أمام أعمال لاحقة يمكن أن تركز على تفكيك أكبر للقنوات القطاعية لانتقال الصدمات، أو دراسة سلوك التوقعات التضخمية والسلطات

النقدية في إطار نماذج أكثر تقدما، بما يدعم تصميم إستراتيجيات أكثر فعالية لتحقيق استقرار سعري ونمو اقتصادي مستدام في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

Algeria Press Service (APS) .(Janvier, 2026 05) .aps *تسعيرة الوقود في الجزائر من بين الأكثر انخفاضا في العالم*. تم الاسترداد من Algeria Press Service (APS): https://www.aps.dz/economie/industrieenergie-et-mines/mk12en6t

جمال دقيش، و محمد جعفر هني. (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NRDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، الصفحات المجلد 09/ العدد: 03 مكرر (الجزء الأول)/ 114-134.

فايزة سي محمد. (2024). ثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر). *مجلة آفاق علمية*، الصفحات 525-544. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/232/16/2/254810

نور الهدى بوهنتالة. (2025). وتيرة التضخم بالجزائر خلال الفترة 2009-2021 في ظل تقلبات أسعار النفط وأسعار الغذاء وصرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي. *مجلة الاقتصاد الصناعي (khazzartech)*، الصفحات 163-188. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/83/15/1/270619

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Aljabri, S., Raghavan, M., & Vespignani, J. (2021, October). *Oil Prices and Fiscal Policy in an Oil-exporter country: Empirical Evidence from Oman.* CAMA Working Paper 87/2021.

Anderl, C., & Caporale, G. (2023, July). Asymmetries, uncertainty and inflation: evidence from developed and emerging economies. *Journal of Economics and Finance, 47*, pp. 984–1017. doi:https://doi.org/https://doi.org/10.1007/s12197-023-09639-6

Auclert, A., Rognlie, M., Souchier, M., & Straub, L. (May 2021, May). *Exchange Rates and Monetary Policy with Heterogeneous Agents: Sizing up the Real Income Channel.* Retrieved from https://ssrn.com/abstract=3856853

Bank of Algeria. (2022). *INFLATION DYNAMICS AND DETERMINANTS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL INVESTIGATION.* Algérie. Retrieved from https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/INFLATION-DETERMINANTS-EN-NOV22.pdf

Carrière-Swallow, Y., Gruss, B., E. Magud, N., & Valencia, F. (2021, September). Monetary policy credibility and exchange rate pass through. *International Journal of Central Banking*, pp. Vol. 17 No. 3/ 61-94. Retrieved from http://www.ijcb.org/journal/ijcb21q3a2.pdf

European Central Bank, .. (2016). *Exchange rate pass-through into euro area inflation.* Retrieved from https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/eb201607_article01.en.pdf

Gelos, G., & Ustyugova, Y. (2016, April). Inflation responses to commodity price shocks – How and why do countries differ? *Journal of International*

Money and Finance, pp. 28-47. doi:https://doi.org/DOI: 10.1016/j.jimonfin.2016.10.001

Ha, J., Stocker, M., & Yilmazkuday, H. (2020). *Inflation and Exchange Rate Pass-Through.* World Bank. doi:https://doi.org/10.1596/1813-9450-8780

Hannachi, H. (2023). Asymmetric impact of oil price and exchange rate on inflation in Algeria: Evidence from non-linear ARDL approach. *Roa Iktissaadia Review*, pp. 13 (01) 143-155. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/226146

IMF. (2016). *Algeria: Selected Issues - IMF eLibrary.* Washington: International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept. doi:https://doi.org/10.5089/9781484358351.002

Jarque, C., & Bera, A. (1987, Aug). A Test for Normality of Observations and Regression Residuals. *International Statistical Review*, pp. 289-326. doi:http://dx.doi.org/10.2307/1403192

Lacheheb, M., & Sirag, A. (2019, August). Oil Price and Inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, pp. Volume 73/ 217-222.

Mamman, S. (2025, July). Role of Fiscal-Monetary Policy Coordination in Managing Energy Price Shocks in Oil-Exporting Small-Open Economy. *Energy RESEARCH LETTERS*, p. Vol 7. doi:https://doi.org/https://doi.org/10.46557/001c.138290

Menon, J. (1995). EXCHANGE RATE PASS-THROUGH. *JOURNAL OF ECONOMIC SURVEYS*, pp. Vol. 9, No. 2 / 197–231. doi:https://doi.org/10.1111/j.1467-6419.1995.tb00114.x

Moussa, R., Ousseini, B., & Taha, C. (2024, March). Asymmetric effects of oil prices on inflation in Côte d'Ivoire. *Resources Policy, Volume 90*. doi:https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2024.104842

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2021). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, pp. 289-326. doi:https://doi.org/10.1002/jae.616

Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). Modelling Asymmetric Co-integration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework. In W. Horrace, & R. Sickles (Eds.), Festchrift in Honor of Peter Schmidt. *Econometric Methods and Applications*.

U.S. Energy Information Administration. (2025, December 25). https://www.eia.gov/opendata/browser/petroleum/pri/gnd.

World Bank. (2019). *Inflation and exchange rate pass-through. In Global Economic Prospects.* World Bank Group. Retrieved from https://hdl.handle.net/10986/31406

World Bank. (2025). Retrieved from https://data.worldbank.org/